الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

انعدام الأمن الغذائي والسخط الشعبي المرتبط به في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سبتمبر 2022

سلمى الشامي
جامعة برينستون

الملخص التنفيذي

تعاني غالبية مواطني 6 من البلدان العشرة التي شملتها الدورة السابعة من الباروميتر العربي (2021 - 2022) من انعدام الأمن الغذائي. أفادت غالبية السكان في هذه البلدان بنسب تتراوح بين 53 بالمئة في ليبيا و68 بالمئة في مصر أن غذاءها كان ينفذ قبل أن يتوفر لديها المال لشراء المزيد. وفي 9 من البلدان العشر التي شملها الاستطلاع، أعرب أكثر من نصف المواطنين عن قلقهم إزاء نفاذ الغذاء قبل القدرة على شراء المزيد. تؤكد هذه النتائج مأزقا عانت منه منطقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ فترة طويلة ورصده المراقبون: ارتفاع هائل في نسبة المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلدان متوسطة الدخل التي سجلت في جوانب أخرى معدلات متوسطة أو مرتفعة من مؤشرات التنمية البشرية.

بالإضافة إلى تأكيد وجود هذا المأزق، تُبيّن آخر البيانات الجديدة التي رصدها الباروميتر العربي أن النظر إلى المنطقة عبر عدسة انعدام الأمن الغذائي ومدارات السخط الشعبي تسلط الضوء على سبع تحديات كبرى تواجه المنطقة: "الشعور بالإعياء من الديمقراطية" الذي يبلغ ذروته في أوساط الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، حتى وإن ظلوا يفضلون الديمقراطية على بدائلها. تؤكد الفجوة بين الجنسين في تقارير انعدام الأمن الغذائي مجددا على العواقب المترتبة على عدم التكافؤ الحاد بينهما في المشاركة في قوة العمل. ويذكرنا الشرخ الملحوظ بين المناطق الريفية والحضرية بأن انعدام الأمن الغذائي قد يكون أعلى في المناطق الريفية بسبب تناقص القدرة على الحصول على الائتمان، والاعتماد على استراتيجيات بدائل الاستيراد، وانكماش مساحة الأراضي الزراعية، والتغير المناخي. وعلى الرغم من الآثار الموثقة للتغير المناخي على توفر الغذاء، يقل احتمال أن يريد المواطنون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أن تتدخل الحكومة لمعالجة التحديات المناخية.

يبدو أن الاختلافات بين تقييم المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وهؤلاء الذين لا يعانون منه للاقتصاد قد جاءت أقل حدة مما هو متوقع. وقد يُردّ ذلك لكون الجميع متساوين حين يتعلق الأمر بالتحديات الاقتصادية العامة التي تنتظرهم. ومع ذلك، كانت لدى من يعانون من انعدام الأمن الغذائي رغبة أكبر في الهجرة. وأخيراً، تترتب على انعدام الأمن الغذائي آثارا مدمرة على ما قد يحدث حاضرا ومستقبلا. إذ لا يحتمل أن يعتقد المواطنون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي - لا سيما الشباب منهم -أن حياتهم أفضل من حياة آبائهم وأن حياة أطفالهم ستكون أفضل من حياتهم.

الظروف الاقتصادية المتدهورة عموماً ليست ظاهرة جديدة في المنطقة. وبصرف النظر عن الصعوبات الناتجة عن الاختلافات بين منطقة وأخرى أو استمرار النزاعات التي انقضى على نشوبها عقد أو أكثر، تشير محاولات تقديم لمحة خاطفة عن التعافي الاقتصادي في المنطقة إلى نتيجة مماثلة: التقدم في القضاء على الفقر والجوع ومعالجة عدم المساواة معطل في أفضل الأحوال. فقد أفاد تقرير البنك الدولي عن الفقر العالمي لعام 2022 بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي زادت فيها معدلات الفقر المدقع بين 2010 و2020، بل إنها في الواقع تضاعفت بين 2015 و2018. وتشير دراسة صدرت عن المختبر العالمي لعدم المساواة[1] (مختصرة هنا) اشتملت على تحليل بيانات من 1990 إلى 2016 إلى أن منطقة الشرق الأوسط تتفوق عل كل بلدان االعالم حين يتعلق الأمر بعدم المساواة في الدخل . إذ لا تتعدى حصة الشريحة السفلى التي تشكل 50 في المئة من ذوي الدخل 10 بالمئة من الدخل الإقليمي الكلي.

لكن من أكثر التوجهات والتغيرات إثارة للقلق هي تلك التي لخّصها تقرير منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة (الفاو) لعام 2019 حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يشير التقرير إلى أنه رغم إحراز تقدم في خفض معدل الجوع في مطلع الألفية، فإن "نسبة السكان الذين يعانون من الجوع اليوم هي نفس نسبتهم قبل 10 سنوات: أي 13.2 بالمئة". وبينما ظلت النسبة كما هي، ازداد العدد المُطلق لمن يعانون من سوء التغذية في المنطقة من 44 مليون إلى 55 مليون نسمة بين 2004-2006 إلى 2016 - 2018، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى النزاعات الدائرة في كل من العراق وليبيا والصومال وسوريا واليمن.

لكن لا يردّ الأمر ببساطة لكون النزاعات في تلك الدول قد ألقت بظلالها على التقدم في أماكن أخرى. فباستثناء الجزائر وجيبوتي والمغرب وتونس - حيث انخفضت أعداد من يعانون من سوء التغذية - فإن الأرقام المطلقة لمن يعانون الجوع في كل من مصر والأردن ولبنان وموريتانيا وعُمان والسعودية والسودان والإمارات إما ظلت كما هي أو ازدادت، حتى وإنْ لم ينعكس نفس التوجه المتصاعد (في النسبة) بقدر متناسب بسبب الزيادة السريعة في النمو السكاني.[2] يبيّن تقرير الفاو لعام 2021استمرار هذا التوجه مع تزايد نسب الجوع بمعدل تجاوز 90 بالمئة بين 2000 و2020. وبذا وصلت مستويات الجوع الحالية إلى ذرى تشبه ما وصلت إليه في ذروة انتفاضات 2011. حتى إذا كان واحد من كل ثلاثة أشخاص في العالم العربي يعاني من انعدام الأمن الغذائي، فإن آثار كوفيد 19 لم تتبدّ بالكامل بعد، ناهيك عن آثار الحرب في أوكرانيا.

[1] استبعدت الدراسة من نطاقها دولاً من شمال أفريقيا وصنفت الدول المشمولة بالدراسة إلى خمس كتل: 1. تركيا، 2. إيران، 3. مصر، 4. العراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين واليمن. 5. السعودية وعُمان والبحرين والإمارات وقطر والكويت.

[2] انظر الصفحة 5 من تقرير الفاوفيما يخص انتشار سوء التغذية بالأعداد المطلقة للأفرادوصفحة 7 فيما يخص النسب المئوية.

يشكل انعدام الأمن الغذائي قمة التهميش والإقصاء، ويُعطى في السياق التنموي الأسبقية في تراتبية الأهداف. حين انتهى أجل أهداف الأمم المتحدة الثمانية الإنمائية للألفية وبدأ تفعيل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر عام 2015، كان أحد التغيرات المهمة تقسيم هدف الألفية الأول (القضاء على الفقر المدقع والجوع) إلى هدفين من أهداف التنمية المستدامة، الهدف 1(القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء التام على الجوع). تم فصل الهدف إلى هدفين اعترافا بأن حلّ إحدى المشكلتين لا يؤدي بالضرورة إلى حلّ الأخرى تلقائيا. الهدفان مترابطان ويرتبطا أيضا بعدة أهداف من الأهداف الخمسة عشر الأخرى. وبالمثل، تؤكد نتائج الباروميتر العربي أن صدى الافتقار إلى حاجة أساسية كالغذاء يتردد في تفضيلات المواطنين وتصوراتهم عن الحُكم والإدارة، بحيث يتبين أن التصدي لمشكلة الأمن الغذائي ضرورة - وإن لم يكن كافيا وحده - يشكل مدخلا لتحسين عدة نواتج تنموية أخرى على امتداد المنطقة بأكملها.

تم جمع بيانات هذا التقرير ضمن أعمال الدورة السابعة للباروميتر العربي، من استطلاعات الرأي التي تم إجراؤها وجهاً لوجه مع مواطنين يمثلون مختلف التوجهات في بلدهم. أجريت الاستطلاعات بين 2021 و2022 في عشر دول: مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وفلسطين والسودان وتونس.[3] أُجْرِيتْ مقابلات مع 1800 إلى 2400 مواطن ومواطنة في كل دولة لاستطلاع آرائهم ومواقفهم من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمس بلدهم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً. تراوحت معدلات الاستجابة بين 17 و79 بالمئة، وكان هامش الخطأ نقطتين مئويتين لدى المقارنة بين الدول.

لا تزال النتائج تتحدى التوقعات..

يتحدث الناس في مختلف أرجاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن انعدام الأمن الغذائي بمعدلات مثيرة للجزع. في ست من البلدان العشر التي أجري فيها الاستطلاع، أفادت الأغلبية التي شكلت بين 53 بالمئة من المُسْتَطْلعة آراؤهم في ليبيا و68 بالمئة منهم في مصر إن الغذاء نفذ قبل أن يتوفر لديهم المال لشراء المزيد منه. وكان هذا هو الحال لدى نصف المواطنين تقريباً (48 بالمئة) في كل من لبنان والأردن.

إضافة إلى ما سبق، عبر أكثر من نصف المواطنين في تسع من الدول العشر التي شملها لاستطلاع عن القلق من نفاذ الغذاء قبل القدرة على شراء المزيد، ما يُوحي أن تهديد عدم كفاية الغذاء خطر قائم وحاضر في أذهان الناس. يسري هذا خاصة على كل من ليبيا (النسبة هناك 67 بالمئة) ولبنان (63 بالمئة) والمغرب (62 بالمئة) حيث يقل احتمال نفاذ الغذاء قبل أن يتمكن المواطنون من شراء المزيد مقارنة بالدول الأخرى. لكنهم رغم ذلك منشغلون لمجرد احتمال حدوث ذلك.

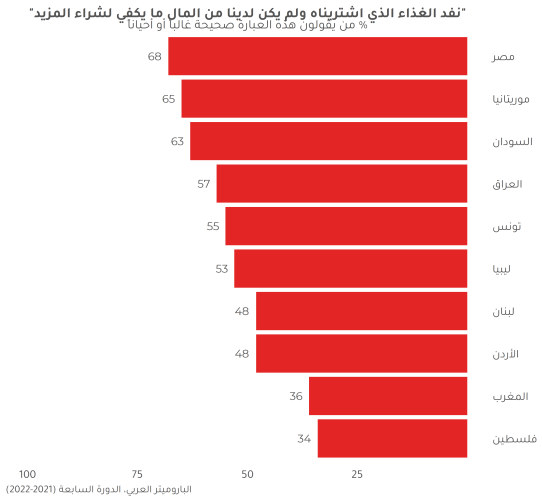

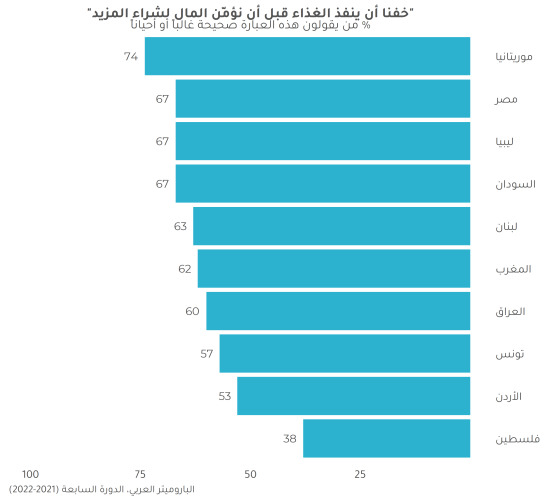

[3] نظراً لآثار وتداعيات حرب أوكرانيا العالمية على توفر الغذاء، فمن المهم ملاحظة توقيت عمل الاستطلاع. الاستطلاعات الخاصة بمصر والعراق ولبنان وموريتانيا وفلسطين وتونس تمت بالكامل قبل بدء الغزو الروسي في 22 فبراير/شباط 2022. استطلاعات الأردن وليبيا والسودان بدأت قبل شهر من ذلك التاريخ لكن جمع البيانات للدول الثلاث استمر حتى أبريل/نيسان 2022. وقد تم استطلاع المغرب بين مارس/آذار وأبريل/نيسان 2022.

لعل النقطة الأكثر إثارة للجزع في النتائج التي خلص إليها الباروميتر العربي عن إفادات المواطنين حول انعدام الأمن الغذائي، كون النتائج في العديد من البلدان تتحدى التوقعات. إذ يُصنف العراق والأردن ولبنان وليبيا ضمن فئة الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل ، وهو تصنيف لا يستبعد انعدام الأمن الغذائي، لكن يوحي أن هذه الظاهرة غير مستشرية كما يظهر في نتائج الباروميتر العربي. (يُلاحظ أن العراق ولبنان وليبيا ومعها فلسطين والسودان تعد دولاً هشة ومتضررة من النزاعات). بالمثل، فإن مؤشر التنمية البشرية 2020-- وهو مقياس مُركب للصحة والمعرفة ومستوى المعيشة في الدول - يعطي كلا من مصر والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين وتونس درجة أعلى من 0.700 (على سلّم قياس من 0 إلى 1) فيعتبرها بلدان تحظى بمستوى "عال" من التنمية على مقياس رباعي الدرجات (مرتفع للغاية، مرتفع، متوسط، منخفض).

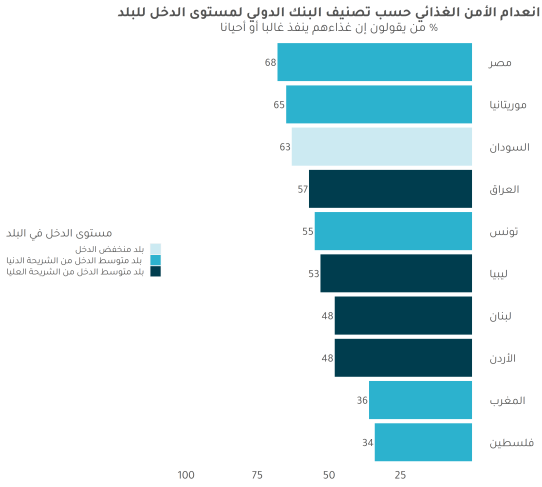

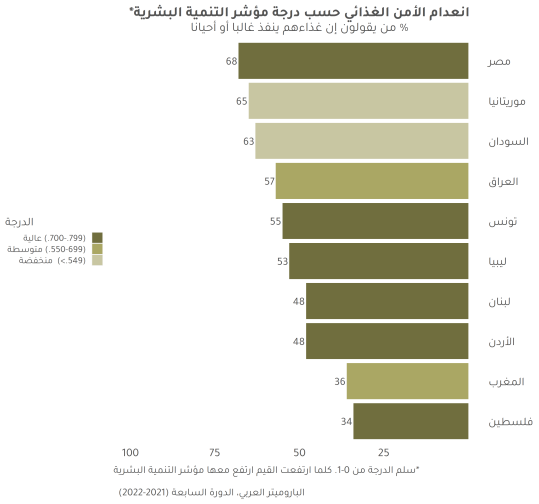

تنتشر هذه النتائج المخالفة للتوقعات أيضاً في مؤشرات أوثق صلة بمسألة انعدام الأمن الغذائي. على مقياسها الخماسي الدرجات (منخفض، متوسط، خطر، مثير للجزع، مثير للجزع للغاية) لقياس الجوع، يصنف مؤشر الجوع العالمي تونس ولبنان والأردن ضمن الفئة "منخفض" رغم أن نصف مواطني هذه البلدان أو أكثر تقريباً أفادوا في الاستطلاع أنهم غالبا أو أحياناً عانوا من نفاذ الغذاء قبل توفر النقود لشراء المزيد. ووفقا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي أصدرته مجلة الإيكونوميست، حازت مصر والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس على تصنيف "جيد" من بين 113 بلد في مسائل منها تكلفة الغذاء المقبولة وتوفره وجودته وسلامته والموارد الطبيعية والقدرة على التعافي بعد الصدمات.

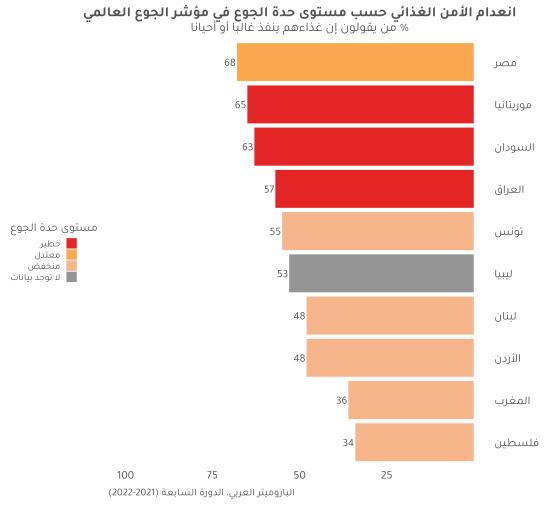

يُلاحظ أن نفاذ الأغذية قد لا يستوفي أحياناً أو في معظم الأحيان تعريف منظمة الأغذية والزراعة "للجوع" الذي يركز على سوء التغذية، وهو التعريف الغالب المتداول. وفي حين لا تزال مقاييس المنظمة محط انتقادات، إلا أنها تقرّ بالاختلاف بين الجوع وانعدام الأمن الغذائي. فالأخير مصطلح يشير إلى حالة لا يستطيع الفرد فيها الوصول إلى الغذاء بسبب عدم توفر الموارد اللازمة للحصول عليه أو الافتقار إليها. وتشير بيانات الباروميتر العربي إلى أن هذه حقيقة يعيشها نصف أو أكثر من نصف المواطنين في ثمانية من البلدان المشمولة بالاستطلاع، مما يجعل هذا الخلل في الوصول الغذاء بحد ذاته سبباً للتمهل والتفكّر.

انعدام الأمن الغذائي ظاهرة تتصل بجملة من الأسباب تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - سبل العيش والإنتاج الزراعي وسياسات الواردات الغذائية وإدارة أو سوء إدارة سلاسل الإمداد، والفساد السياسي، والهجرة، والتغير المناخي، والكوارث الطبيعية، والسياسات المالية والنقدية والتجارية. لكن رغم أن النقاش قد يحتدم هنا على وتيرة " من أتى أولا البيضة أم الدجاجة"، فإن انعدام الأمن الغذائي يكون في أغلب الأحيان وثيق الصلة بالنزاعات المسلحة. فمن ناحية يفضي النزاع المسلح إلى الجوع ، في حين يؤدي الجوع إلى النزاع المسلح من ناحية أخرى.

لم يخْلُ أي بلد من بلدان الباروميتر العربي في دورته السابعة منذ بدء انتفاضات "الربيع العربي" عام 2010 تماماً من نزاع أو حرب بالوكالة أو احتلال أو انقلاب أو انتخابات زورت نتائجها أو نزوح داخلي أو أزمات لاجئين. فقد عاثت التغيرات التي أتت بحكومات دون انتخابات في كل من مصر (2013)، والسودان (2021)، وتونس (2021) فساداً بالاستقرار حتى وإن حدثت مدعومة ولو جزئيا من السكان، وأضرّت بقدرات مواطنيها على إطعام أنفسهم بسبب انحسار المساعدات الإنسانية وارتفاع تكاليف المعيشة. استمرت النزاعات المسلحة دون انقطاع يذكر في العراق وليبيا - وهما دولتا اقتصاد نفطي - منذ غزو الولايات المتحدة للأولى عام 2003 والانتفاضة ضد نظام القذافي عام 2011 في الثانية. وتسبب العنف الحاصل بمعدلات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي متوسط وحاد المستوى، إذ بلغ 37 بالمئة في ليبيا، وكذلك سوء التغذية، الذي بلغت نسبته 38 بالمئة في العراق. أما الحصار الذي فرضته إسرائيل على غزة منذ 14 عاماً، فقد تسبب بمعاناة 64 بالمئة من الفلسطينيين هناك من انعدام الأمن الغذائي. كما أسهمت أزمة لبنان المالية الحالية التي بدأت في 2019 بارتفاع عدد المواطنين الذين يواجهون صعوبات في الحصول على الغذاء وتلبية احتياجاتهم الرئيسية الأساسية بلغت 20 نقطة مئوية من 41 بالمئة عام 2020 إلى 61 بالمئة عام 2021.

أتت النتائج الأكثر إثارة للدهشة فيما يخص انعدام الأمن الغذائي من الأردن. فعلى الرغم من التأثر بأزمة اللاجئين السوريين والاحتجاجات التي اندلعت بين آونة وأخرى، ظل الأردن أحد أكثر البلدان المشمولة بالاستطلاع استقراراً. ومع ذلك، فإن قرابة 48 بالمئة من المستطلعة آراؤهم، أي أقل من نصف المواطنين الأردنيين بقليل أفادوا إنهم عانوا مرارا أو أحياناً من نفاذ الغذاء قبل التمكن من شراء المزيد، في حين أعرب 53 بالمئة منهم عن قلقهم إزاء احتمال نفاذ الغذاء لديهم. ولطالما كان الاقتصاد الأردني - لا سيما برامج الإعانات -العمود الفقري لاستراتيجية الحُكم الملكية في الأردن، مع أن كثيرا من الباحثين قدموا تفسيرات للسبب والمنهج اللذين حالا دون تحول الظروف "المواتية" إلى انتفاضات كاملة وصريحة. لكن جائحة كوفيد استهلكت فعالية نهج الاحتياطي الاستراتيجي الذي سبق أن اعتمدته المملكة لمواجهة انعدام الأمن الغذائي. وتوحي نتائج الباروميتر العربي أن المشكلات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد الأردني ومنها الاعتماد على الواردات الغذائية والمناخ غير الملائم للزراعة، جعلت نهج توفير الإعانات قاصرا عن التصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي.

تؤكد النتائج التي خلص إليها الباروميتر العربي في سياق التطورات القطرية الخاصة بالأردن تحديدا على مأزق لطالما عانت منه المنطقة بأكملها وعلى مدار عقود: رغم النزاعات المطولة والأزمات الآنيّة التي جعلت نحو نصف المواطنين أو أكثر في ثماني بلدان من البلدان العشر يكافحون لتأمين احتياجاتهم الغذائية، ما زالت البلدان المذكورة مستوفية للمعايير التي على أساسها تصنف في مرتبة الدول متوسطة الدخل التي تتمتع بمعدلات تنمية بشرية عالية.

وكما يقرّ المسؤولون عن قياس معدلات الفقر، فإن انتقال المرء من كسب 1.9 دولار إلى كسب دولارين يومياً قد يُخرج هذا الشخص من فئة "الفقر المدقع" تحليلياً، دون أن تعني هذه النقلة أنه لم يعد يعاني من الفقر. بالمثل، لا يجب أن ننتظر بالضرورة أن ينهار السقف على رؤوس الناس أو أن تستفحل المشكلة لتصبح أزمة قبل أن نتحرك للتصدي لها، لا لكونها مشكلة بحد ذاتها، لكن أيضاً بسبب تداعياتها. تذكرنا نتائج الدورة السابعة من الباروميتر العربي أن بالإمكان أن تعتم التقييمات الهيكلية الكلية على حياة المواطنين اليومية وتفاصيل معيشتهم. لكن يمكن أن تكون هذه النتائج فرصة لإعادة توجيه الانتباه إلى الفروقات فيما بين البلدان لأنها ستسلط الضوء على من هم الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وكيف تؤثر عدم كفاية الغذاء على آراء المواطنين حول المشاكل الأكثر إلحاحاً التي تعاني منها بلدانهم.

التداعيات على تفضيلات المواطنين لطبيعة الحكومة

أشارت بيانات الباروميتر العربي على مر السنين إلى أن مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يحكمون على الديمقراطية بناء على نواتجها، ونتائج الدورة السابعة تؤكد هذا التوجه. ومع أن دعم الديمقراطية تراجع على مدار العقد الماضي، لا تزال الأغلبية في 7 من البلدان العشر التي أجري فيها الاستطلاع تؤمن أن الديمقراطية أفضل من بدائلها. لكن الولاء الديمقراطية نظرياً سجل معدلات أقل بكثير بين صفوف المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، حيث بلغ الفارق بين من نفذ طعامهم قبل التمكن من شراء المزيد في السودان وغيرهم من المواطنين في هذا الملف 15 نقطة مئوية، و14 نقطة مئوية في المغرب، و8 نقاط في مصر، و7 نقاط في ليبيا و4 نقاط في العراق. مع ذلك، فضلت أقليات صغيرة الحكومة غير الديمقراطية ولا توجد اختلافات كبيرة في أوساط من تبنّوا هذا الرأي بين فئة من يعانون من انعدام الأمن الغذائي وغيرهم من المواطنين الآمنين على غذائهم.

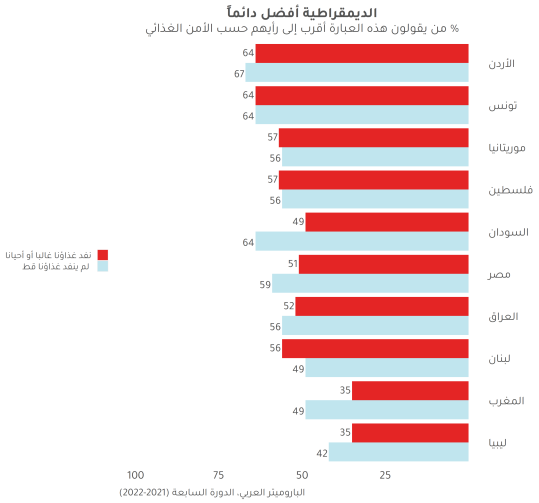

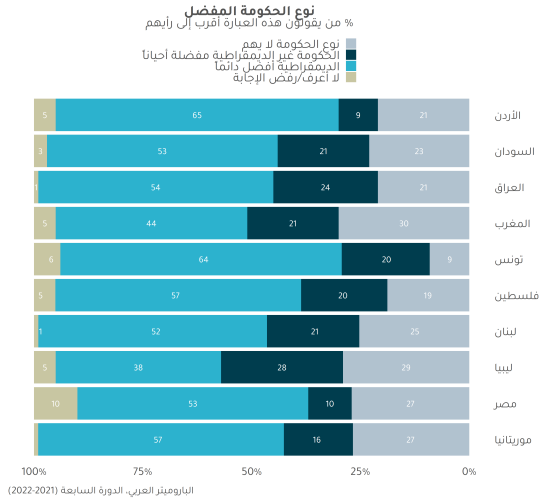

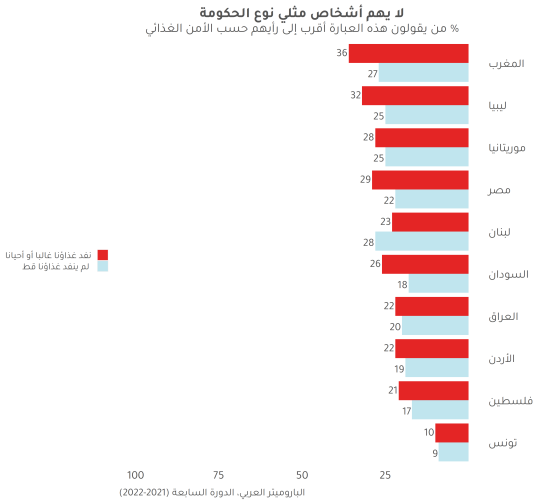

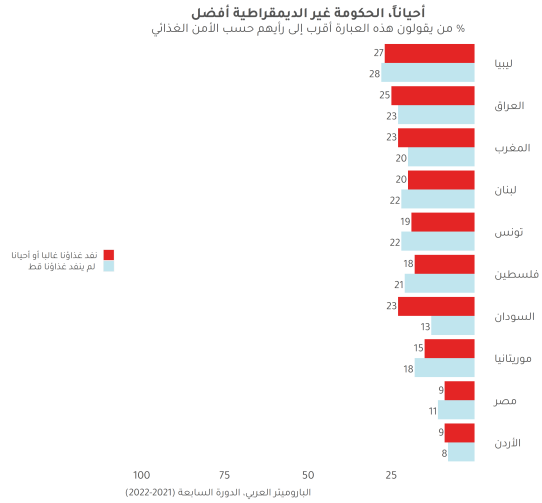

وفي الوقت نفسه، رأت الغالبية العظمى من مواطني بلدان المنطقة التي شملها الاستطلاع أن نوع حكومتهم - سواء كانت ديمقراطية أم لا - لا يهم طالما كانت الحكومة قادرة على حلّ مشاكل البلاد الاقتصادية. وتبين أن هذا الرأي أكثر شيوعا في أوساط من ينفذ طعامهم قبل التمكن من شراء المزيد. في المغرب وفلسطين، يتبنى من يعانون من انعدام الأمن الغذائي هذا الرأي بفارق 14 نقطة مئوية أكثر من نظرائهم الذين يتمتعون بالأمن الغذائي فهم يرون النواتج أهم من الطريق الذي يُسلك لتحقيقها: أي "الأمور بخواتيمها". وهناك فجوات كبيرة مشابهة في كل من مصر (11+ نقطة مئوية) وموريتانيا (10+ نقاط) وليبيا (6+ نقاط).

بالتالي، ترى الغالبية في ثمانية بلدان بنسب تتراوح بين 53 بالمئة في الأردن إلى 87 بالمئة في العراق، ونصف المواطنين تقريباً في المغرب وفلسطين أن بلدانهم " تحتاج إلى قائد يستطيع الالتفاف على القواعد لإنجاز المهام". يُلاحظ هنا أن دعم أسلوب القيادة بالقبضة القوية يتدنى على المستوى الوطني - أي في البلدان التي ترد أسماؤها في النصف الثاني من جدول المقارنة - مما يجعل الاختلافات بين المواطنين الذين يتمتعون بالأمن الغذائي وأولئك الذين يفتقرون إليه أكثر وضوحا. إذ من المرجح أن يدعم الموريتانيون والسودانيون والأردنيون والفلسطينيون والمغاربة الذين ينفذ غذائهم غالبا أو أحياناً هذه المقولة أكثر من نظرائهم الآخرين بواقع 9 نقاط مئوية أكثر على الأقل.

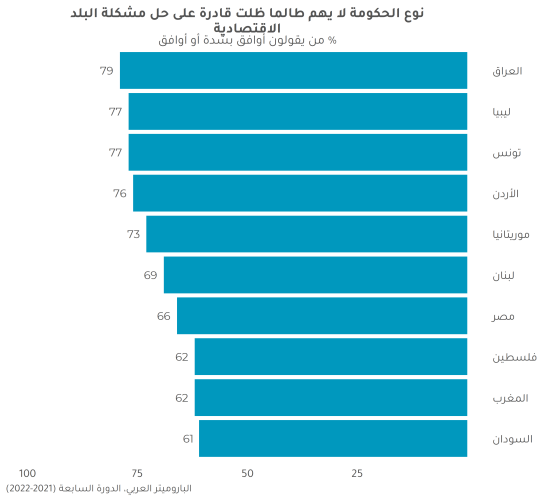

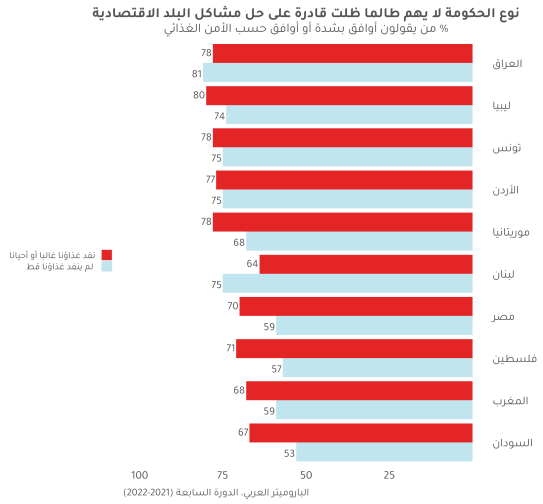

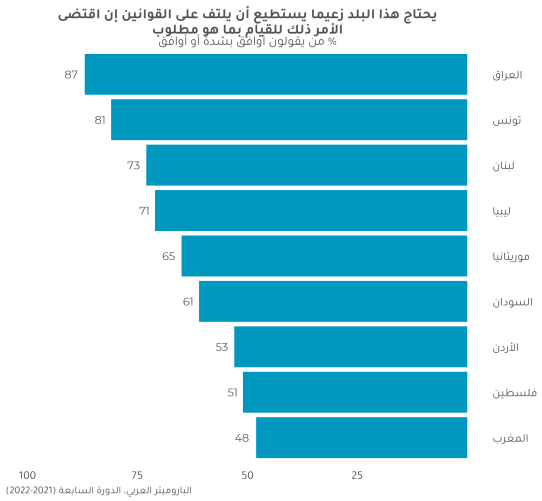

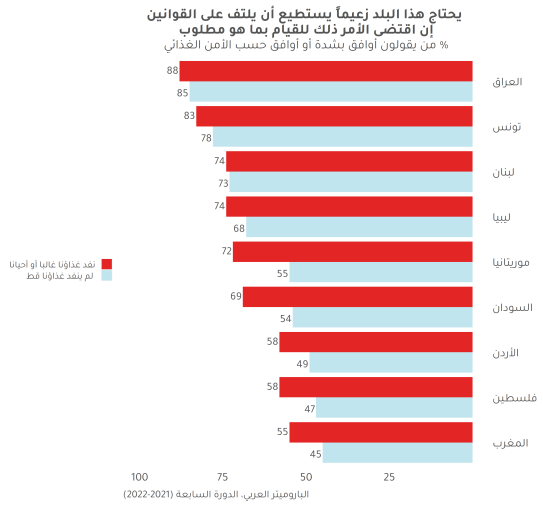

تجدر الإشارة هنا إلى أن وجود الشريحة الأكبر من المواطنين الذين يوافقون على المقولتين المستخدمتين لقياس تفضيل الشعبوية في العراق وتونس بالإضافة إلى لبنان أمر يستحق الوقوف عنده خاصة وأن هذه البلدان هي الدول الوحيدة في المنطقة التي يمكن القول إنها شهدت انتخابات متعاقبة ومجدية الأمر الذي يعتبر المعيار الإجرائي "للديموقراطية". لا يعود من الصعب فهم السبب لدى النظر في فقدان الأمن الغذائي: فمعدل من يعانون بدرجة معتدلة إلى حادة من انعدام الأمن الغذائي في تونس ارتفع من 18.2 بالمئة في 2014-2016 (الفترة االتي تلت المصادقة على الدستور ديمقراطياً مباشرة) إلى 25 بالمئة في 2018 - 2020. وبالمثل، بلغ متوسط سوء التغذية عند العراقيين في العراق عن ثلاث سنوات بين 2000-2002 (آخر سنوات حكم صدام حسين الذي دام 24 عاماً) 22.4 بالمئة. وبحلول عام 2014، أي بعد مرور ثلاث سنوات على أول انتخابات بالعراق، ارتفعت النسبة إلى 37.8 بالمئة. يُعقّدُ هذه الزيادات في النسب - قطعاً - كون الانتخابات الديمقراطية قد تمت على خلفية استمرار النزاع المسلح في العراق وانعدام الاستقرار في تونس، ما يجعل من الصعب تمييز النواتج الاقتصادية للديمقراطية عن النواتج الاقتصادية للتحول الديمقراطي ومرحلة انعدام الاستقرار الأولى التي تصاحب المرحلة الانتقالية - سواء كانت مسلحة أو لا.

قد يؤدي النظر في مسألتي الديمقراطية والشعبوية كل على حدة إلى تعميم خاطئ ينتهي إما بتأييدٍ أو رفضٍ كاسحين "لمنظومة الخبز أو الحرية"، الأمر الذي يحتمل أن يتسبب بتضارب بين المكاسب المحتمل أن تتحقق على الأمد الطويل بقيام نظام سياسي شامل وتشاركي وبين المطالب القصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الأساسية. لكن النظر في الآراء من مسألة الديمقراطية والشعبوية في آن واحد معا يؤكد الازدواجية الزائفة للمنظومة: لقد أكدت جماهير البلدان المشمولة بالاستطلاع أنها تفضل النظم التي تمنحها فرصة للمشاركة في صنع القرار وأنها تريد نظماً قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية.

ترتفع معدلات "الشعور بالإعياء من الديمقراطية" في أوساط من أفادوا بأن غذاءهم ينفذ غالبا أو أحيانا، لكن لا يُستثنى المواطنون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عموما من هذا التوجه. وفي حين قد يكون تفضيلهم للديمقراطية على البدائل الأخرى في عدة بلدان أضعف من تفضيل الذين يتمتعون بالأمن الغذائي وكونهم يخصون النتائج بمكانة أعلى من تلك التي يمنحونها للعمليات والمؤسسات بالمقارنة مع نظرائهم، تؤدي تفضيلاتهم هذه إلى تعديل حرارة التفضيلات الوطنية بشكل عام، لكنها لا تعكس مسار توجهات الأغلبية في أغلب الحالات. بمعنى آخر: تُستثنى من هذا الطرح حالات قليلة لكن، حين يكون المواطنون الذين ينعمون بالأمن الغذائي هم الغالبية التي تفضل الديمقراطية، يختار الديمقراطية أيضا أغلب من يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وإن كانت نسبة هذه الأغلبية في الشريحة الأخيرة أقل. بالمقابل، بينما يشكل المواطنون المتمتعون بالأمن الغذائي غالبية هؤلاء الذين يعتبرون أن حلّ المشاكل الاقتصادية للبلد هو أولوية، يجاريهم في هذا التوجه المواطنون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، لكن بنسب إقبال أعلى. الاستثناء الملحوظ لهذا النمط هو تفضيل القائد "القادر على الالتفاف على القواعد". في الدول الثلاث - الأردن وفلسطين والمغرب - حيث تحظى هذه العبارة بأدنى مستويات التأييد بالمقارنة مع حالات أخرى لتقف عند حد الـ 50 بالمئة، عبّرت غالبية المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بوضوح أكبر عن تفضيلها لهذا النوع من القادة بالمقارنة بالمواطنين المتمتعين بالأمن الغذائي.

يتضح من هذه النتائج أن المواطنين الذين تم استطلاع آرائهم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يحكمون على الحكومة بالاستناد إلى أدائها في الحكم والإدارة، كحال المواطنين في كل مكان.تؤكد الفروقات بين المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن لا يعانون منه مجددا على أن هذه الحقيقة تنسحب بصورة خاصة على المواطنين المحرومين. من ثم، يحتمل أن يُعزز التصدي لانعدام الأمن الغذائي بالتزامن مع إدراك المواطنين أن الديمقراطية ليست بالحل السحري لجميع مشاكلهم التزامهم بالديمقراطية.

الفجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي

لا تظهر الفجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي بالوضوح أو النطاق الذي لمسناه في تفضيلات النظام الحكومي، لكن حين تظهر هذه الفجوة نجد أنها تسلط الضوء على تداعيات الخلل الناجم عن المشاركة في قوة العمل. فالنساء أكثر إقبالاً من الرجال على الإبلاغ عن عدم كفاية الغذاء. تبرز الاختلافات بين الرجال والنساء والتي تقدر بقيم بالعشرات في العراق (64 بالمئة نساء مقابل 50 بالمئة رجال) وفي الأردن (53 بالمئة نساء مقابل 43 بالمئة رجال) متبوعة بفجوات أصغر، بواقع 6 نقاط مئوية في مصر وتونس. وفي أوساط النساء، كانت النساء اللواتي تعانين من انعدام الأمن الغذائي وعرّفن عن أنفسهن أنهن مطلقات أو أرامل أو منفصلات الأكثر إقبالاً من العازبات أو المخطوبات على الجهر بأنهن غالبا أو أحياناً ما ينفذ غذائهن قبل التمكن من شراء المزيد في جميع البلدان، وهن الأكثر استعدادا للتعبير عن ذلك مقارنة بالمتزوجات في كل من تونس وليبيا والأردن ولبنان وفلسطين.

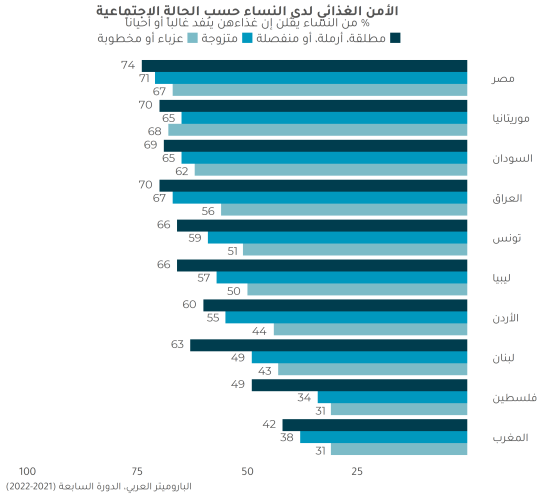

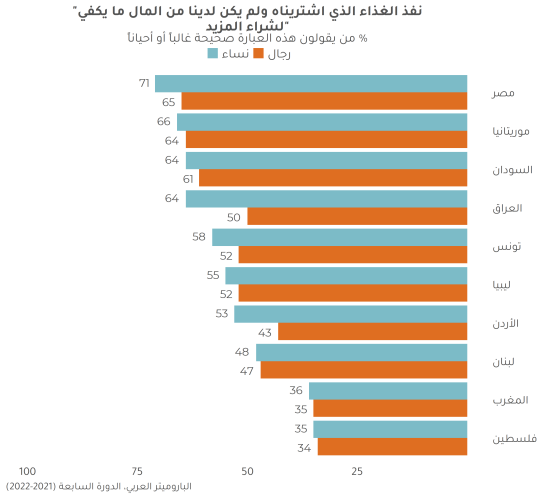

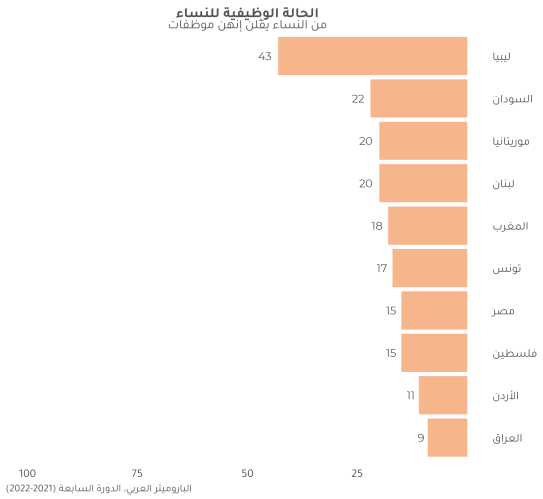

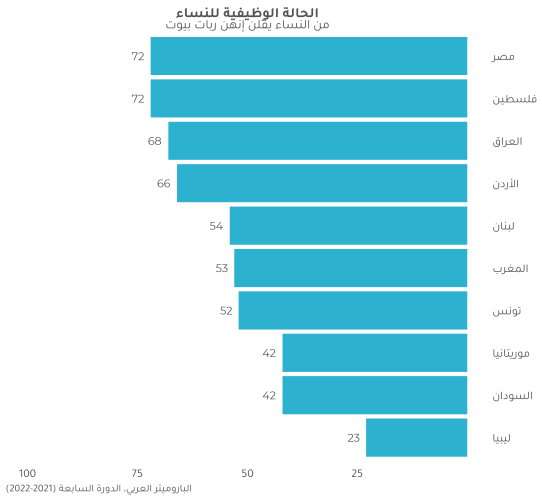

قد ترجع هذه الاختلافات في الإبلاغ عن فقدان الأمن الغذائي بين النساء والرجال إلى مسألة المشاركة بمقابل نقدي في سوق العمل. ذكرت غالبية النساء في فلسطين ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس أنهن ربات بيوت وبالتالي أنهن خارج نطاق قوة العمل مدفوعة الأجر، ويتحملن المسؤولية الأكبر عن العمل غير مدفوع الأجر. في الوقت نفسه، وفي جميع البلدان باستثناء ليبيا ذكرت امرأة - أو أقل من بين كل 4 نساء أنها تعمل.

كانت نسبة النساء من ربات البيوت هي الأعلى ونسبة النساء الموظفات هي الأدنى في ثلاث من البلدان الأربع التي كانت فجوة انعدام الأمن الغذائي فيها بين الرجال والنساء هي الأكبر: في العراق، حيث توجد فجوة بين الجنسين بواقع 14 نقطة مئوية، تبين أن 68 بالمئة من النساء المشمولات بالاستطلاع ربات بيوت، في حين أن 9 بالمئة منهن فقط يعملن. في الأردن، حيث تصل الفجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي إلى 10 نقاط مئوية، عرّفت 66 بالمئة من النساء عن أنفسهن أنهن ربات بيوت مقابل 11 بالمئة فقط ذكرن أنهن يعملن. يظهر هذا النهج في مصر أيضا إذ بلغت نسبة النساء اللواتي كنّ ربات بيوت 72 بالمئة، 15 بالمئة منهن عاملات، في حين أن أكثر من نصف النساء بقليل في تونس كنّ ربات بيوت، ذكرت 17 بالمئة منهن فقط أنهن تعملن.

من ثَمَّ، يحتمل ألا يكون سبب الفجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي مجرد ارتفاع نسبة ربات البيوت بين النساء ولا انخفاض نصيب النساء من سوق العمل، لأن الظاهرتين منتشرتان في عدة بلدان، ومنها بلدان لا توجد بها فجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي. قد تكون نسبة الموظفات إلى ربات البيوت من النساء هي التي تحرك الفجوة بين الجنسين.

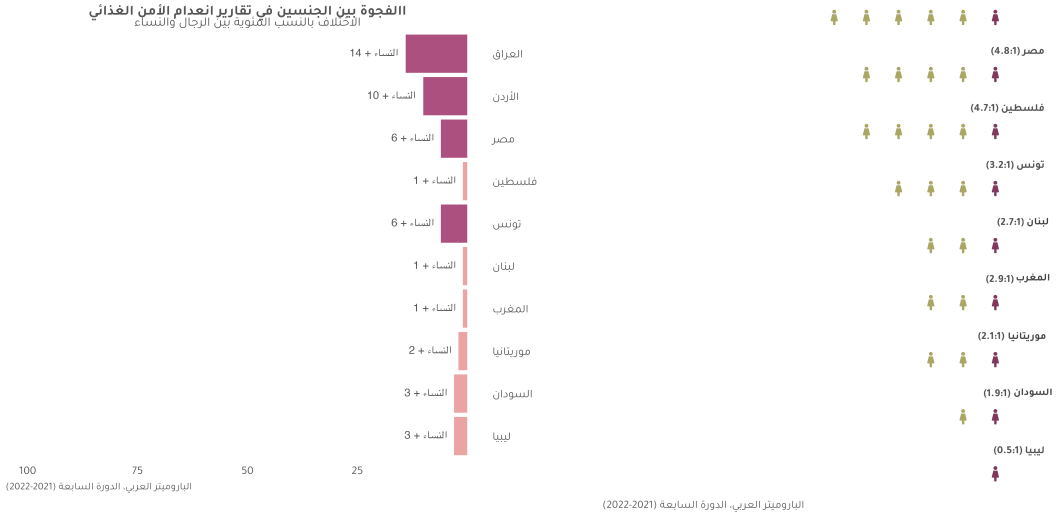

ما اتّضح بالتأكيد هو أنه في معظم البلدان، كانت نسبة من أبلغوا عن انعدام الأمن الغذائي أعلى بكثير داخل صفوف الرجال والنساء الذين لم يكن لديهم مصدر للدخل الشخصي (تم قياس ذلك عبر البيانات المتوفرة عمن عرّفوا أنفسهم أنهم موظفون أو يعملون لحسابهم الشخصي أو المتقاعدون الذين يتلقون مرتبات تقاعدية) مقارنة بمن لديهم مصدر للدخل الشخصي. يُلاحظ على ذلك حجم الاختلاف داخل صفوف كل فئة من الفئتين على حدة، الرجال والنساء. ففي كل من تونس والأردن والعراق، يزداد احتمال أن تتعرض النساء اللواتي لا مصدر للدخل لديهن لنفاذ الغذاء غالبا أو أحيانا قبل التمكن من شراء المزيد بواقع 28 و21 و18 نقطة مئوية - على التوالي - مقارنة بالنساء اللواتي لديهن مصادر الدخل. خلافا لذلك، فإن الفجوات أصغر بكثير في أوساط الرجال: تصل الفجوة بين بين من ليس لديهم دخل ومن لديهم دخل 13 نقطة مئوية في تونس، و5 نقاط مئوية في الأردن و8 نقاط في العراق.

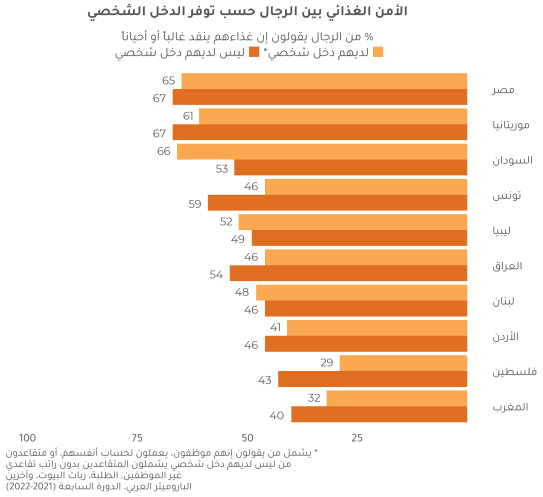

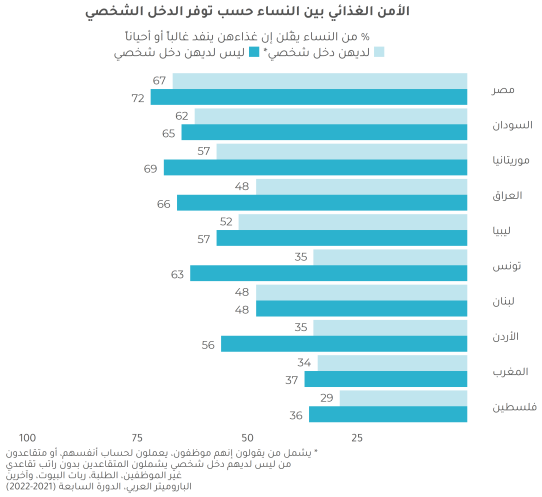

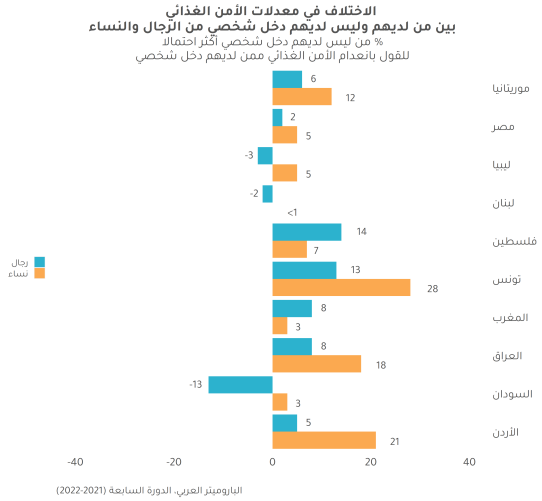

على مدار السنوات العشرين الماضية، كانت مشاركة النساء في قوة العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأدنى مقارنة بمناطق العالم الأخرى، مما استتبع عواقب مدمرة على صحة الأداء الاقتصادي في المنطقة وعلى النساء أنفسهن. تسهم نتائج الباروميتر العربي بشأن انعدام الأمن الغذائي في كل من العراق والأردن وتونس تحديداً - من بين مؤشرات أخرى - في تقديم شواهد على الحاجة لاستمرار جهود معالجة العوائق المتعددة التي تؤدي لاستبعاد النساء من سوق العمل مدفوع الأجر.

الاختلاف بين الحضر والريف

كما الحال بالنسبة للفجوة بين الجنسين، تبرز الاختلافات بين الحضر والريف في كل من لبنان والمغرب وتونس، ودوافعها نظمية وهيكلية. في هذه الدول الثلاث، نسمع عن أخبار نفاذ الغذاء أو الخوف منه في أوساط مواطني المناطق الريفية بتواتر أكثر مقارنة بنظرائهم في الحضر. فمن ناحية، تعاني المناطق الريفية من نقص الخدمات وتتدنى معدلات التعليم

وتتزايد معدلات الذين يقولون إنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية والغذاء، أحد هذه الاحتياجات. ومن ناحية ثانية، تستضيف المناطق الريفية عادة الحزام الزراعي للبلد، وفي الدول الثلاث التي تبرز فيها الاختلافات بين الريف والحضر في هذا الملف، تعاني الزراعة من تحديات كبيرة.

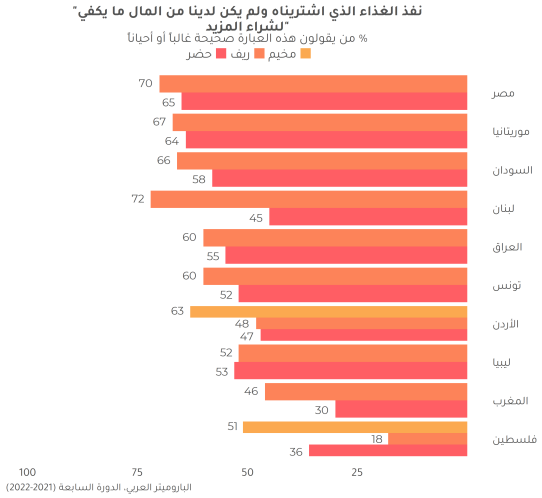

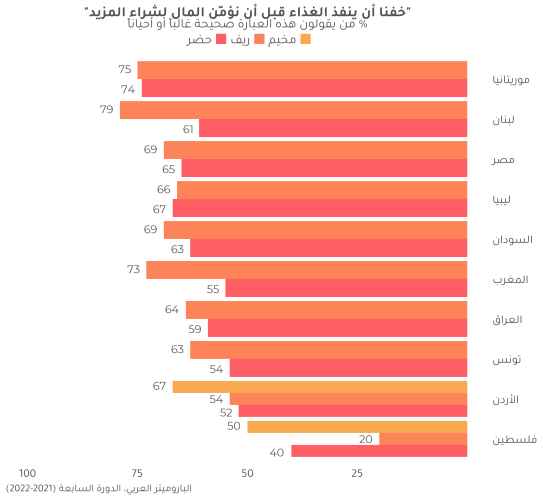

نشهد في لبنان اختلافا صارخا بين الريف والحضر، حيث يشير 72 بالمئة من المواطنين الذين يعيشون في مناطق ريفية تعاني من الفقر - مقارنة بـ 45 بالمئة من المواطنين في المناطق الحضرية -بأن الغذاء الذي يشتروه لا يكفي. دمرت أزمة لبنان المالية والمصرفية قدرة الدولة على إنتاج الغذاء حين توقف إمداد المزارعين بالائتمان المطلوب لاستيراد البذور والأسمدة ونظم الري، ما أدى إلى زيادة بواقع 40 بالمئة في تكلفة زراعة الخضراوات بين 2019 و2020. تعكس نتائج الباروميتر العربي هذه التحديات الهيكلية، إذ تبين أن يتزايد احتمال أن يبلّغ المواطنون الذين يعيشون في أحزمة لبنان الزراعية في عكار والشمال (74 بالمئة) ووادي البقاع وبعلبك (70 بالمئة) عن نفاذ الغذاء، مقارنة بالمواطنين الذين يعيشون في مناطق أخرى من البلاد.

وفي تونس حيث اعتُبرت الزراعة سبباً رئيسياً لثورة 2011، شجع خيار "الهجرة تحت ضغط المِحن" وهو الحل الأخير للهروب من النزاع والفقر أو انعدام الأمن الغذائي، من بين تحديات أخرى كثيرة خروج شباب الريف، لا سيما من يعملون بقطاعات الزراعة والماشية، بحثاً عن مستقبل أفضل. ينعكس هذا التوجه في نتائج الباروميتر العربي: فقد عبر55 بالمئة من الشباب التونسيين الذين يعيشون في المناطق الريفية ممن أفادوا أن غذاءهم كان ينفذ غالبا أو أحياناً قبل أن يتمكنوا من شراء المزيد وتتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً مقابل 35 بالمئة فقط ممن يبلغون من العمر 30 عاماً فما فوق عن رغبتهم بالهجرة. وفي حين صرحت إدارة الرئيس التونسي قيس سعيِّد أن المضاربة في الأغذية هي أساس مشكلة نقص الغذاء في تونس، فإن القطاع الزراعي هو هدف الضبط المحكم للواردات الزراعية (التي ينظمها المكتب المركزي للغلال)، ونقص الأراضي المخصصة للإنتاج الزراعي، والتغير المناخي، والفساد.

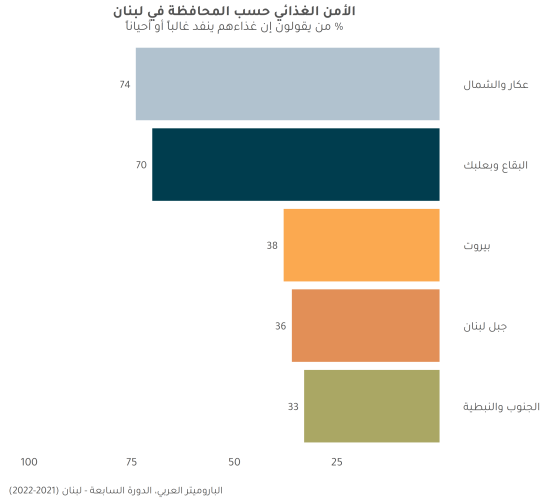

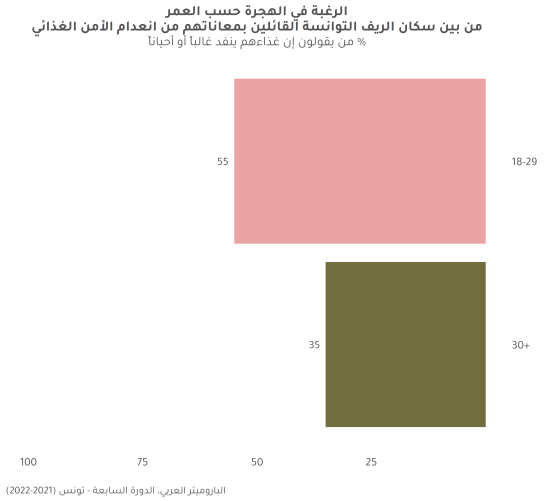

بذل المغرب جهودا مدروسة للتصدي لانعدام الأمن الغذائي لكن لم تعد هذه الجهود بذات المنفعة على جميع المواطنين لأن المغرب، وحاله في ذلك حال تونس ، يعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد الغذاء. ولأن انعدام الأمن الغذائي يعتبر مشكلة "خفية" بسبب الوصمة المرتبطة به، أفاد عدد أقل من المغاربة (36 بالمئة) بانعدام الأمن الغذائي مقارنة بالمواطنين في الدول الأخرى التي أجري فيها الاستطلاع. لكن الفجوة الكبيرة بواقع 16 نقطة مئوية في انعدام الأمن الغذائي التي تظهر بين الريف (46 بالمئة) والحضر (30 بالمئة) بحسب الاستطلاع، تؤكد أوجه القصور المشار إليها في محاولات المغرب للتصدي لانعدام الأمن الغذائي.

وفي حين زادت خطة المغرب الأخضر لعام 2008 الإنتاج الغذائي، كانت المؤسسات الزراعية الكبرى هي المستفيد الأول على حساب المؤسسات الزراعية والريفية الأصغر، وكان اعتمادها على الواردات الغذائية كبيرا. أما خطة الجيل الأخضر 2020-2030 المغربية فقد حاولت تصحيح أوجه اللامساواة السابقة بالتركيز على التنمية البشرية في المناطق الريفية. يظهر من نتائج الباروميتر العربي أن الفجوة بين الريف والحضر مستمرة رغم هذه الجهود. ونظرا لأن استراتيجية إحلال الواردات أكثر عرضة للتضرر من جراء ارتفاع الأسعار الخارجية، من المحتمل أن يتواصل تأثير هذا الارتفاع على قدرات المواطنين على إطعام أنفسهم وعائلاتهم خاصة وأن أثر الحرب في أكرانيا على سلسلة الإمداد سيستمر.

التغير المناخي وانعدام الأمن الغذائي

حتى قبل أن تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء واضطراب سلاسل الإمداد العالمي وقبل أن تدفع جائحة كوفيد المنطقة نحو حالة من انعدام الأمن الغذائي، كانت التهديدات البيئية قد بدأت بالفعل التأثير على إمدادات الغذاء. فالتلوث والتصحر وارتفاع درجات الحرارة ومواسم الجفاف وزيادة ملوحة مصادر الريّ، هي جميعاً عوامل أثرت على كل الدول المشمولة بالاستطلاع من خلال التأثير على القطاع الزراعي.

العراق مثال نموذجي على السلسة المتعاقبة من الظواهر التي تسبب بها التغير المناخي ، لا سيما على مصادر المياه العذبة ومن ثم الزراعة. لقد أدت مشكلة شح المياه في العراق إلى خروج المواطنين إلى الشوارع في عام 2019، وبسبب التلوث ونقص المياه - لا سيما في محافظة البصرة - اضطر المواطنون إلى شراء المياه. بعد عامين، في 2021، أدت محاولات إيران لتقنين المياه عن طريق بناء السدود إلى نقص المياه في منطقة إقليم كردستان العراق، ما أدى إلى اندلاع الاحتجاجات مرة أخرى. لم يتم التصدي لهذه الأزمة أو تلك، ومن المرجح أن تتفاقما. في يونيو/حزيران 2022، جفت تماماً بحيرة ساوة في جنوب العراق، وكانت مصدر المياه اللازمة للشرب والري، ما اضطر المزارعين للسعي وراء سبل أخرى لكسب الرزق. فاقمت الحرب في أوكرانيا من هذه العوامل المؤثرة على إمدادات الغذاء بالدولة. وبينما لم يتم التصدي لأزمة المناخ أو المياه بشكل مباشر، قام البرلمان العراقي بإصدار قانون طوارئ للأمن الغذائي في يونيو/حزيران 2022 رصد فيه مبلغ 17 مليار دولار للتصدي للعجز الغذائي.

لكن ليس العراق المكان الوحيد الذي تتسبب فيه شحة المياه بمشكلة كبيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في الأردن، أدى نفاذ مخزون المياه الجوفية إلى زيادة قدرها 30 بالمئة في تكلفة المياه على مدار السنوات العشرة الأخيرة. وفي موريتانيا حيث ترتفع نسبة المواطنين الذين أفادوا بالمعاناة من انعدام الأمن الغذائي بين دول الاستطلاع لتصل إلى (65 بالمئة) والسودان (63 بالمئة) لتحتلا بذلك المرتبة الثانية والثالثة، أدت ظروف الجفاف إلى عجز في المحاصيل وارتفاع أسعار الغذاء.

وفي مصر حيث سجلت نسبة المواطنين الذين أفادوا بالمعاناة من انعدام الأمن الغذائي أعلى المستويات (68 بالمئة)، سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة وانحسار معدلات هطول الأمطار وتزايد ملوحة مياه الري بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر مما يؤثر على نهر النيل الذي يقدم 95 بالمئة من المياه في مصر إلى وضع الدولة على مسار ستشهد فيه انخفاضا بواقع 10 بالمئة في المحاصيل الزراعية بحلول عام 2050. دفعت هذه المشاكل الحكومة المصرية إلى وضع الاستراتيجية الوطنية 2050 للتغير المناخي قبل انعقاد انعقاد المؤتمر الـ 27 للدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي 2022، المقرر أن تستضيفه مصر في نوفمبر/تشرين الثاني.

رغم الآثار الموثقة للتغير المناخي على الزراعة ومن ثم على توفر الغذاء، فإن رغبة المواطنين في الدول المُستطلعة في أن تبذل الحكومات المزيد من الجهود في مجال التغير المناخي فاترة في أفضل الأحوال. حيث توجد أغلبية كبيرة في تونس فقط (64 بالمئة) تفضل زيادة الجهود الحكومية حول هذا الملف. وفي كل من موريتانيا (52 بالمئة) ومصر (52 بالمئة) والعراق (49 بالمئة) ولبنان (48 بالمئة) يرغب نصف المواطنين تقريباً في أن تبذل الحكومة جهدا أكبر لمعالجة هذا الملف.

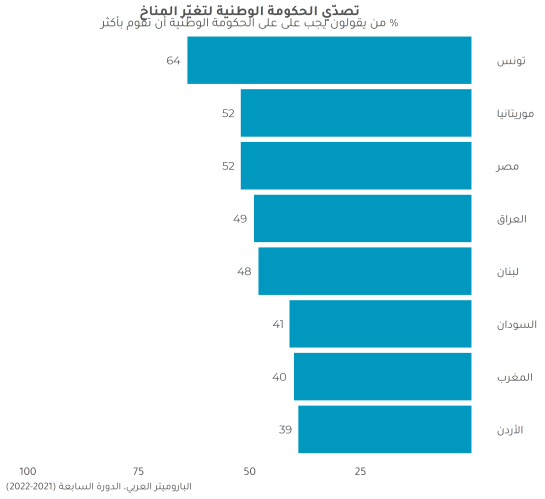

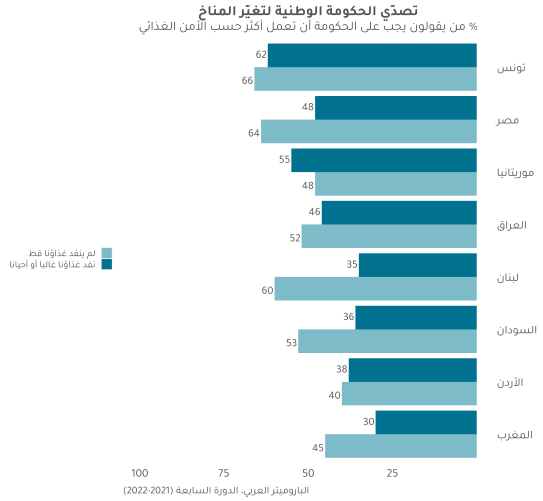

تستوقفنا الاختلافات الصارخة فيما يخص الرغبة في تحرك الحكومة إزاء التغير المناخي بين من يواجهون انعدام الأمن الغذائي ومن لا يعانون من هذه المشكلة. نجد أن من ينفذ غذائهم غالبا أو أحياناً قبل القدرة على شراء المزيد هم الأقل رغبة في زيادة تدخلات حكوماتهم إزاء التغير المناخي في جميع البلدان. تستثنى موريتانيا - التي يعكس فيها هذا التوجه والأردن الذي لا توجد فيه اختلافات كبيرة. الفجوات بين هذه الفئة وتلك كبيرة في كل من لبنان (25 نقطة) والسودان (17 نقطة) ومصر (16 نقطة) والمغرب (15 نقطة) والاختلاف أصغر في العراق (6 نقاط).

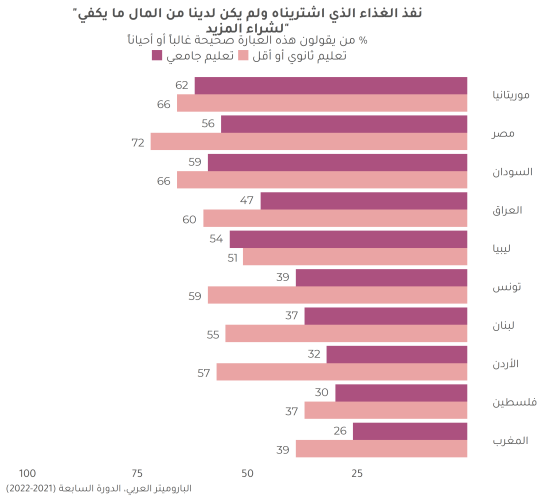

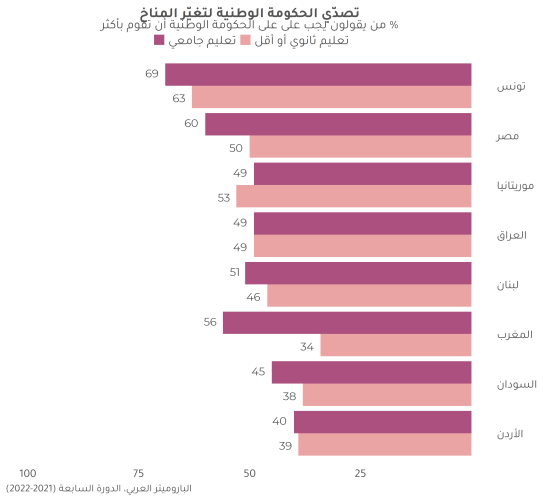

لكن الاختلافات في رغبة المواطنين في زيادة تدخل الحكومة في ملف التغير المناخي تشير إلى ما يتجاوز الفجوة المتصلة بمستوى التعليم. وباستثناء ليبيا، كان مستوى التعليم لدى من صرحوا أنهم يعانون من عدم كفاية الغذاء في جميع البلدان في الأغلب أقل من نظرائهم: في الأردن كان 57 بالمئة من المواطنين الذين نفذ غذاؤهم من الحاصلين على التعليم الثانوي مقارنة بـ 32 بالمئة فقط من الحاصلين على مستوى تعليم أعلى. الفجوة كبيرة أيضاً في تونس (20 نقطة مئوية) ولبنان (18 نقطة) ومصر (16 نقطة) والمغرب (13 نقطة). يُلاحظ على ذلك أن الرغبة في زيادة تدخل الحكومة في ملف التغير المناخي لا تتباين في نفس البلدان ولا بنفس القدر وفقا لمستوى التعليم. فلنأخذ الأردن مثالا: تفصل بين من يعانون من فقدان الأمن الغذائي ولا يتجاوز مستواهم التعليمي الثانوية العامة وبين الحاصلين على مستوى تعليمي أعلى من ذلك 25 نقطة مئوية، لكن لا تتباين الرغبة في أن تبذل الحكومة المزيد من الجهد للتصدي لتغير المناخ حسب مستوى التعليم. مدلول ذلك أن مستوى التعليم وحده لا يفسر تفاوت الرغبة في التصدي لتغير المناخ بين من يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن لا يعانون منه.

السلسلة السببية التي تربط التغير المناخي بانعدام الأمن الغذائي ليست طويلة، لكن هناك أسباب أقرب يمكن أن يشير المواطنون إليها تشمل ارتفاع الأسعار ونقص إمدادات الأغذية. قد لا يُرَدّ موقف المواطنين إلى نقص وعيهم بمشكلة التغير المناخي بقدر ما يرد إلى كون الذين يتعرضون لانعدام الأمن الغذائي منهم في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المشمولة بالاستطلاع يرون أن على حكوماتهم أن تركز جهودها في التصدي لندرة الغذاء على جوانب أخرى. قد يوحي ذلك بضرورة تقديم الجهود التي تبذل للتصدي لأزمة المناخ بشكل أوضح في صيغة حلول لمشكلات أقرب إلى التحديات اليومية التي تواجه المواطنين.

عدم كفاية الغذاء والتفضيلات الاقتصادية للمواطنين

يشير معظم المواطنين في كافة البلدان عدا العراق وليبيا إلى أن الوضع الاقتصادي هو التحدي الأكبر الذي يواجه بلدانهم، وسجلت النسبة الأعلى - 63 بالمئة - لمتبنّي هذا الرأي في الأردن، وأقل من النصف بقليل في لبنان (48 بالمئة) ومصر (47 بالمئة) ونحو الثلث في المغرب وفلسطين والسودان. كما أن قلة ترى أن الوضع الاقتصادي جيد: فقد سجلت أعلى نسبة للمواطنين الذين يتبنون هذا الرأي في مصر بواقع 45 بالمئة، وأدناها، أقل من 1 بالمئة، في لبنان.

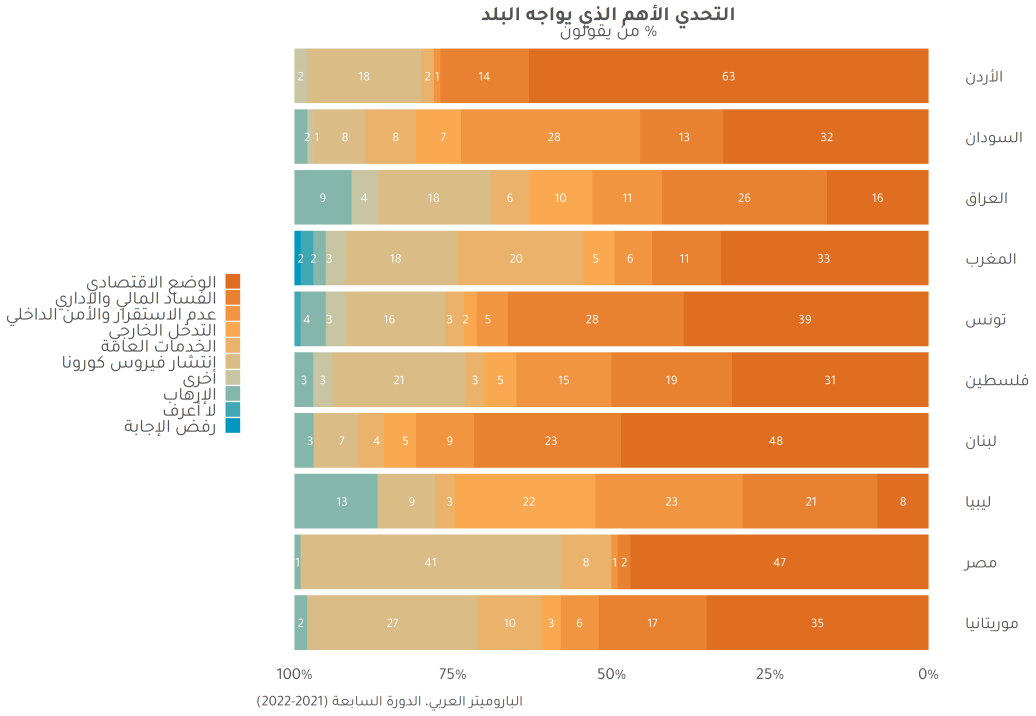

نلمس هذه الآراء بجلاء أكبر في أوساط المواطنين الذين ينفذ غذاءهم غالبا أو أحياناً. ففي كل من الأردن ومصر وتونس وفلسطين وموريتانيا والعراق، يميل المواطنون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى اعتبار الوضع الاقتصادي في بلادهم التحدي الأكبر. كما أنهم أقل استعدادا من نظرائهم الذين ينعمون بالأمن الغذائي لاعتبار الاقتصاد جيدا، كما هو الحال في كل من مصر (41 بالمئة مقابل 50 بالمئة)، والمغرب (27 بالمئة مقابل 37 بالمئة) وفلسطين (19 بالمئة مقابل 35 بالمئة) والعراق (23 بالمئة مقابل 29 بالمئة) والأردن (12 بالمئة مقابل 17 بالمئة).

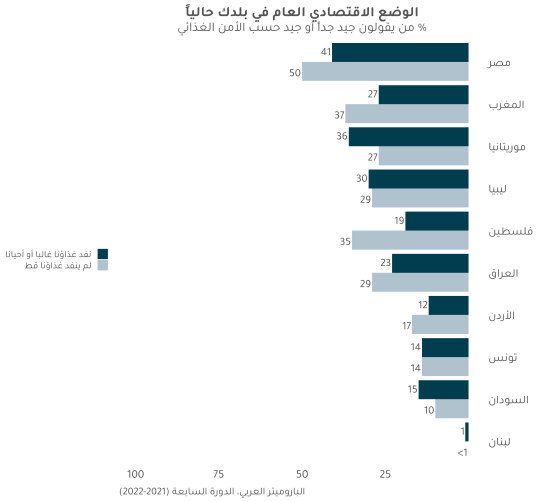

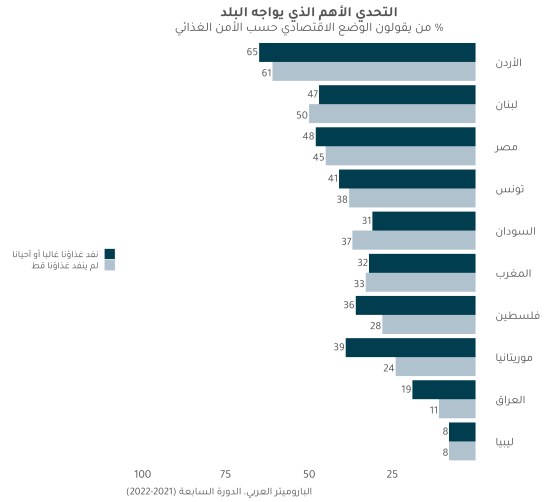

بالتالي، يميل من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في فلسطين والمغرب وتونس وموريتانيا ولبنان ولو أكثر بقليل إلى القول إن على الحكومة تحسين الظروف الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل. بالمقارنة مع نظرائهم الذين ينعمون بالأمن الغذائي في مصر والأردن وليبيا، يفضل المواطنون الذين ينفذ طعامهم غالبا أو أحياناً يفضلون لو قامت الحكومة بخفض تكاليف المعيشة بالحدّ من التضخم.

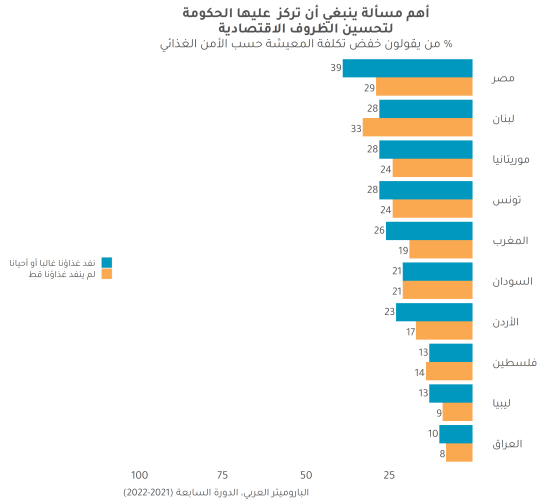

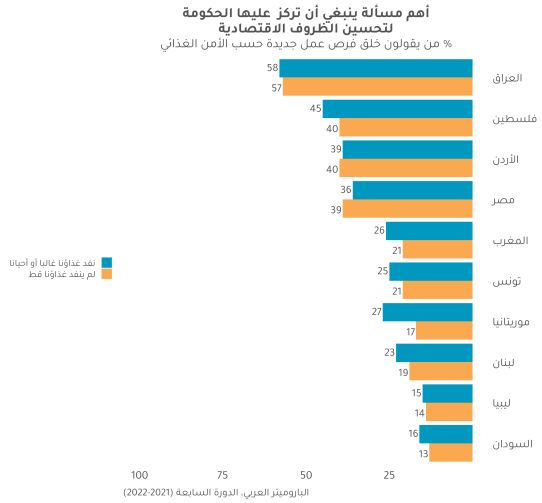

خطط وفرص المستقبل في تقدير من يعانون انعدام الأمن الغذائي

في حين لمسنا وجود اختلافات، وإن كانت طفيفة، في تفضيل المواطنين أن تقدم الحكومة على اتخاذ إجراءات ما في ملف الاقتصاد، فإن الاختلافات بين صفوف من فكروا بمغادرة البلد كانت أكبر. باستثناء السودان ولبنان ومصر، أعرب من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع البلدان عن رغبة أعلى في الهجرة. كانت هذه الفجوة أوضح خاصة في المغرب (16 نقطة مئوية) وفلسطين (12 نقطة)، وهما - للمفارقة - الدولتان اللتان كانت فيهما نسب المواطنين الذين عانو من ندرة الغذاء هي الأدنى، بواقع 36 و34 بالمئة على التوالي.

في المغرب، تتفق هذه النتيجة مع النسبة الأقل من المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (38 بالمئة) مقابل هؤلاء الذين ينعمون بالأمن الغذائي (45 بالمئة) والذين يعتقدون أن الوضع الاقتصادي في بلدانهم سيتحسن خلال عامين أو ثلاثة أعوام. يشاطر المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المغرب شعورهم بعدم التفاؤل نظراؤهم في مصر (47 بالمئة يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقابل 56 بالمئة ينعمون بالأمن الغذائي) وفي ليبيا (38 بالمئة مقابل 45 بالمئة).

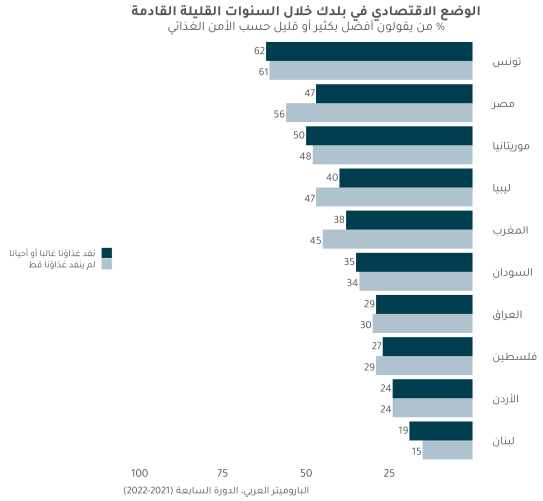

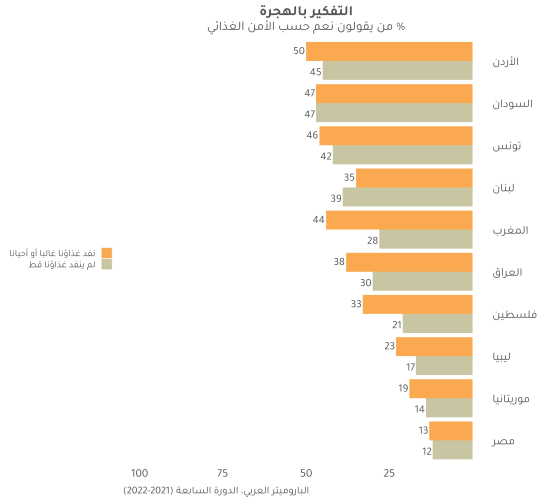

لكن مستقبل اقتصاد بلدانهم ليس وحده ما يشغل بال المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المشمولة بالاستطلاع. قلة من المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع بلدان المنطقة المشمولة بالاستطلاع ترى أن حياتها أفضل مقارنة بحياة جيل آبائها. يبرز الاختلاف في كل من تونس ومصر حيث أفادت غالبية المواطنين الذين ينعمون بالأمن الغذائي (62 و54 بالمئة على التوالي) أن حياتهم أفضل من حياة الجيل الذي سبقهم. وفي تونس وموريتانيا والعراق وفلسطين والمغرب وليبيا كان الشباب الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (18 إلى 29 عاماً) أقل ميلا من نظرائهم الذين يتمتعون بالأمن الغذائي لاعتبار حياتهم أفضل من حياة آبائهم.

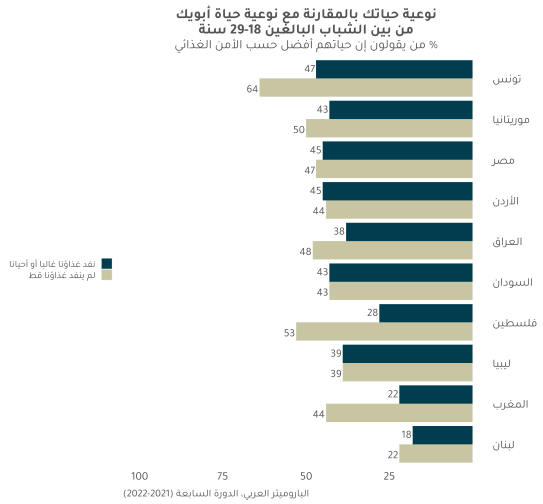

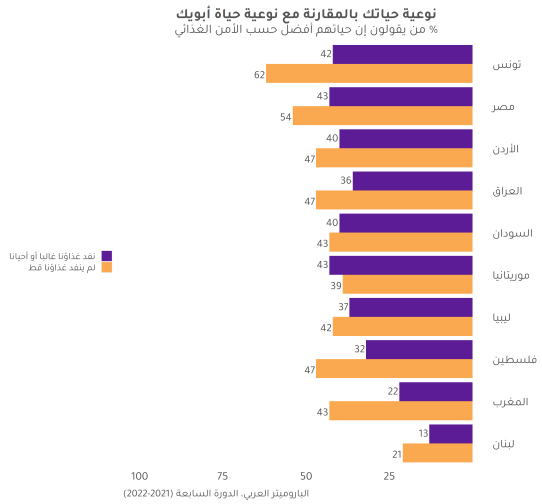

كما أن آراء المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حول آفاق المستقبل مثيرة للقلق. في حين أن الأغلبية في تونس (67 بالمئة) ومصر (59 بالمئة) والسودان (55 بالمئة) والنصف تقريباً في العراق (51 بالمئة) والأردن (50 بالمئة) وفلسطين (49 بالمئة) ممن ينفذ غذاءهم غالبا أو أحياناً، يأملون أن تكون حياة أبنائهم أفضل من حياتهم، إلا أنهم أقل ميلا إلى الاعتقاد باحتمال تحقق هذا الأمل مقارنة بمن ينعمون بالأمن الغذائي في تلك الدول. في المغرب ولبنان تشعر بهذا

التفاؤل أقلية من المواطنين غير الآمنين على غذائهم، والفجوات كبيرة تصل إلى 20 و14 نقطة مئوية على التوالي.

وفي ليبيا فقط يؤمن الشباب الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة أكبر من الشباب الذين ينعمون به أن حياة أطفالهم ستكون أفضل من حياتهم. وفي الدول التسع الأخرى، ترى الأغلبية التي ينفذ الغذاء لديها غالبا أو أحياناً في تونس ومصر والسودان وموريتانيا والأردن أن مستقبل أبنائها سيكون أفضل، لكن درجة إيمانها بهذا الرأي أقل بكثير من درجة إيمان من لا يعانون انعدام الأمن الغذائي. تتسع الفجوة في مسألة رؤية الآباء لمستقبل أبنائهم خاصة في السودان وموريتانيا، بواقع 14 و11 نقطة مئوية على التوالي، بين الشباب الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي ومن يتمتعون به.

وكما كان عليه الحال لدى مقارنتهم حياتهم بحياة آبائهم، أقلية من الشباب الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المغرب ولبنان - إضافة إلى الفلسطينيين اليافعين -يعبرون عن التفاؤل حين يُسألون عن مستقبل أبنائهم. ولا تتجاوز نسبة الشباب الذين يؤمنون أن حياة أبنائهم ستكون أفضل من حياتهم 19 بالمئة من الشباب اللبناني و30 بالمئة من الشباب المغربي و40 بالمئة من الشباب الفلسطيني.

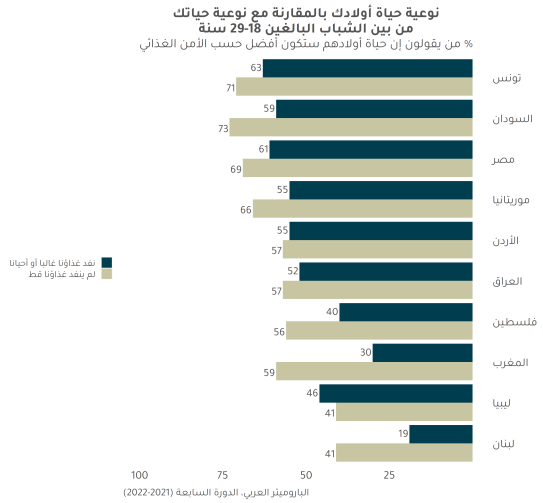

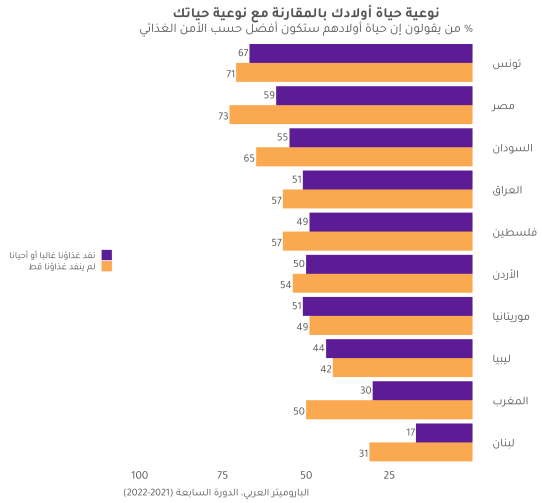

الاستنتاجات

تبين في الدول المشمولة بالدورة السابعة من الباروميتر العربي أن تفشي انعدام الأمن الغذائي يتناقض مع تقييمات كلية متعددة تشير في اتجاه مغاير إلى ارتفاع مستوى التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ليست المقارنة بغرض إظهار التباين بالأمر الجديد، لكن استمرارها يستحق التوقف عنده. تشير أفضل التوقعات إلى أن التقدم في التصدي لملف الأمن الغذائي قد تعطل في المنطقة. لا تقتصر هذه الإشكالية على كون انعدام الأمن الغذائي يشكّل بحد ذاته تحدٍ وجودي يجب التصدي له، إنما لكونها إشكالية لا توجد في فراغ. إذ تؤثر المعاناة من انعدام الأمن الغذائي على تصورات وتفضيلات المواطنين تجاه جملة من التحديات المترابطة.

تتباين هذه التحديات التي سلط عليها الضوء انعدام الأمن الغذائي بين دولة وأخرى أو تتواجد بدرجات متفاوتة حسب اختلاف الأماكن. في حين شكّل انعدام الأمن الغذائي شرخا تصدّعت بسببه الآراء حول تفضيلات المواطنين لطبيعة الحكومة في السودان والمغرب، سلط هذا الموضوع الضوء على تحديات عدم المساواة بين الجنسين التي تبدت في العراق والأردن، والفجوة بين الحضر والريف في لبنان وتونس، والقضايا البيئية في مصر. ركز هذا التقرير على توضيح الاختلافات الأساسية بين المواطنين الذين صرّحوا من تلقاء أنفسهم عن المعاناة من انعدام الأمن الغذائي ومن قالو إنهم يتمتعون بالأمن الغذائي، لكن من المهم ملاحظة أن القلق إزاء نفاذ الغذاء قبل التمكن من شراء المزيد منتشر في صفوف الفئة الأخيرة بنفس القدر، إن لم يكن بقدر أكبر. يعرف المواطنون جيداً أن التمتع بالأمن الغذائي اليوم لن يحول دون فقدانه غدا.

تجربة انعدام الأمن الغذائي هي تجربة أكبر وأشمل مما تستطيع الحقائق أو الأرقام أن تصوّره، ولا يمكن حساب تبعاتها الطويلة الأجل أو فصلها ببساطة عن جوانب حياتية أخرى سواء ما تمت مناقشته في هذا التقرير أو قضايا أخرى متعلقة بمحصّلات الصحة والتعليم والأيديولوجيات والمعايير الاجتماعية. توحي النتائج التي خلصت إليها الدورة السابعة من الباروميتر العربي أنه نظراً لانتشار وتعدد ترددات وعواقب انعدام الأمن الغذائي، فإن استخدامه - وهو متغير يعبّر عن الطبقة الاجتماعية-الاقتصادية من جهة، ويعد مؤشراً لظواهر هيكلية أخرى تتعلق بالإنتاج وبتوفر الاحتياجات الأساسية من جهة أخرى - قد يساعد أيضاً على فهم المحصّلات الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جنباً إلى جنب مع المقاييس المستقاة من أشكال سياسات الهوية الأخرى.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.